الأمم المتحدة

A/C.5/56/SR.9

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
28 January 22
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ايفاه – ابينتينغ ..... (غانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-58036 (A)
0158036

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/6 و Corr.1، A/56/7، A/56/16)

١ - **الرئيس:** قدم باسم اللجنة الخامسة وباسمه شخصيا التهاني إلى الأمم المتحدة وأمينها العام لاختيارهما للحصول على جائزة نوبل للسلام.

٢ - **الأمين العام:** عرض، بوصفه الأمين العام والمسؤول الإداري الأول في الأمم المتحدة، الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويبلغ مجموع الميزانية البرنامجية المقترحة ٥١٩ ٢ مليون دولار، وتمثل انخفاضا حقيقيا في الموارد بنسبة ٠,٥ في المائة بالمقارنة بفترة السنتين السابقة. ووفقا للممارسة المعتادة، سوف يعاد تقدير تكاليف الميزانية البرنامجية المقترحة قِبل إقرارها من قبل الجمعية العامة.

٣ - ويدعو مقترح الميزانية إلى زيادات ضئيلة ولكنها مهمة في المجالات ذات الأولوية مثل السلام والأمن الدوليين، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وتنمية أفريقيا، وتعزيز حقوق الإنسان، والتنسيق بين جهود المساعدة الإنسانية، وتعزيز العدل والقانون الدوليين، ونزع السلاح، ومكافحة المخدرات، ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. وقد اقترحت زيادة متواضعة للرقابة الداخلية. وتضمن مقترح الميزانية النص على تدبير نفقات لبعثات سياسية خاصة سوف تمتد أو تعتمد في فترة السنتين المقبلة. وكما حدث في الميزانيات البرنامجية السابقة، أُدرجت موارد لبرنامج التعلُّم والتدريب لضمان توافر الخبرات والمعرفة اللازمة للموظفين لكي يضطلعوا بأعمالهم. وسيتواصل تخصيص استثمارات كبيرة لتحسين المرافق الأساسية للمنظمة وقدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك بغية جعل المنظمة أكثر كفاءة في عالم يزداد ترابطا.

٤ - وأضاف أنه تم تخصيص موارد أيضا لأنشطة تتعلق بمناسبات سوف تعقد في عام ٢٠٠٢، ولا سيما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وإذا أمكن تنظيم المؤتمر على الوجه الصحيح، والمقرر عقده في مونتيري في آذار/مارس، فسوف يكون من شأنه أن يحقق إسهاما حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية للمنظمة في الألفية الجديدة. وتعكس الميزانية أيضا جهود الإصلاح الجارية، بما في ذلك القيام للمرة الأولى بوضع مؤشرات للإنجازات المتوقعة حتى تتحسن قدرات الدول الأعضاء في قياس نجاح المنظمة في تحقيق ما وعدت به.

٥ - وناشد اللجنة أن تنظر على نحو إيجابي ودون إبطاء في طلبه اعتماد موارد لتنفيذ المرحلة الثانية لعملية إصلاح حفظ السلام لدى بحث مقترحاته لفترة السنتين المقبلة. وفي الوقت الذي رحب فيه بالخطوات التي تم اتخاذها استجابة لتوصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أكَّد ضرورة بذل المزيد إذا كان للمنظمة أن تصبح أكثر فعالية في الاضطلاع بمهمتها الأولى في حفظ السلام.

٦ - وأضاف أن ثمة شرطاً أساسياً آخر للكفاءة في أداء عمليات الأمم المتحدة هو تحقيق الأمن للموظفين، وهو الأمر الذي يعقد عليه أهمية كبيرة. وأشار إلى أنه قدم مقترحات وتم التوصل إلى اتفاق حول صيغة لتقاسم التكاليف، وقدم للجنة المعلومات الإضافية التي طلبتها. وأعرب عن أمله في أن يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن نظام إدارة الأمن والموارد المتعلقة بذلك، بما في ذلك تعيين منسِّق متفرغ لشؤون الأمن.

٧ - وناشد اللجنة أيضا العمل على أن تستمر المنظمة في أن يكون لها المقر الجدير بها. وقال إنه من أجل ترميم مجمع

مباني المقر مع مراعاة المعايير الحديثة للأمن، وهو الأمر الذي أكّدته بقوة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فلابد للأمم المتحدة أن تعتمد إلى حد بعيد على دعم الدول الأعضاء. وينبغي استكمال الخطة النظرية للتصميم وتحليل التكاليف المتعلقة بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢، وقال إنه سوف يقدم تقريرا شاملا إلى اللجنة في الربيع القادم. وأعرب عن ثقته في أن تساعد المعلومات المقدمة إلى اللجنة في تحديد المسار الأفضل للعمل من أجل إيجاد بيئة أكثر أمنا وفعالية لأعمال المنظمة.

٨ - وقال إن زعماء العالم قدموا في مؤتمر قمة الألفية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، جدول أعمال واضحا للأمم المتحدة. وإن الأولويات التي أوضحوها لا تقل الآن أهمية عن الفترة السابقة للأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر.

٩ - وأكد أنه ظل يسعى، على مدى السنوات الخمس الماضية، من أجل تحسين قدرة الأمم المتحدة على المساعدة في تحقيق هذه الأهداف وفي الاستجابة للطلبات المتزايدة الموجَّهة إليها. وقد عملت المنظمة على تنسيق الإجراءات الإدارية وتحسين هيكل الأمانة العامة، والأخذ بالإدارة بأسلوب الهيئة الوزارية، وتحسين التنسيق إلى حد بعيد بين أسرة الأمم المتحدة، وخاصة من خلال وضع إطار عمل مشترك للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري. وكان من شأن إنشاء اللجان التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، والتنمية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، مع اعتبار حقوق الإنسان عاملا يتداخل على نطاق هذه المجالات جميعا، أن ساعد أيضا على كفالة التنسيق بين الوكالات على جميع الأصعدة. وسوف تبذل جهود متواصلة لتجهيز المنظمة بما يكفل لها أن تعمل بمزيد من الكفاءة والفعالية. وسوف تظل الأولوية لإصلاح إدارة الموارد البشرية، وتحديث الإجراءات والعمليات والاستخدام الأكفأ لتكنولوجيا المعلومات.

١٠ - وقال إنه تم بالفعل تحقيق الكثير، وأكد التزامه ببذل المزيد، ولكن من الضروري أيضا توخي الواقعية. ذلك أن الأمم المتحدة لم يكن لديها على الإطلاق نمو في الميزانية خلال السنوات الست الماضية. وحتى بالقيمة الدولارية، فإن مجموع ميزانية الأمم المتحدة في الوقت الراهن أقل مما كان عليه في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وقد استطاعت حتى الآن استيعاب آثار التضخم وعدد كبير من الولايات غير الممولة وذلك من خلال الإدارة الواعية للموارد ومراعاة الأولويات. وقد تمكّنت المنظمة إلى حد بعيد، من خلال مختلف الإصلاحات وتدابير الكفاءة والتكنولوجيات الجديدة، من أن تنجز أكثر بموارد أقل. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها في العمل بميزانيات متجمدة والتأخر في دفع المستحقات، فقد واصلت تقديم خدماتها للدول الأعضاء ولشعوب العالم.

١١ - ومضى يقول إن بوسع المنظمة أن تنجز أكثر بموارد أقل ولكن إلى حد معيَّن فقط. إذ أن نوعية أعمالها سوف تتأثر إن عاجلا أو آجلا. ومن شأن المزيد من القيود على الميزانية الإضرار بشكل خطير بقدرتها على تقديم الخدمات المتوقعة منها، خاصة عندما تفرض الدول الأعضاء ولايات جديدة دون إضافة موارد جديدة. لقد حان الوقت للقيام باستعراض دقيق ومُفصَّل لبرنامج عمل المنظمة، والتساؤل عما إذا كانت الاجتماعات المعقودة لا غنى عنها حقا، وعما إذا كانت بعض التقارير المطلوبة تشكل ازدواجا مع تقارير أخرى، وعما إذا كانت الموارد قد خُصصت على أفضل نحو منتج، وعما إذا كان يمكن استخدامها على نحو أكثر فائدة بالنسبة للأولويات الواردة في إعلان قمة الألفية. وعلى الدول الأعضاء أن تسأل أنفسها عما إذا كانت الولايات المخوَّلة للأمم المتحدة على جانب من الأهمية حقا. وعليها

قبل كل شيء أن تكفل توفر الموارد لما تعتبره مجالات ذات أولوية عالية. وقال إنه من أجل المزيد من تسهيل إعادة توزيع الموارد على نحو استراتيجي، فقد اقترح حدودا زمنية للمبادرات الجديدة التي تشمل هياكل تنظيمية أو ارتباطات كبيرة بالأموال. ولم تقبل الجمعية العامة هذا الاقتراح بعد، وحث اللجنة على أن تفكر فيه بإمعان.

١٢ - وقال إنه ينبغي للمنظمة أن تكون قادرة على القيام بالدور الذي تنتظره منها شعوب العالم. ويتعين أن تصبح أداة أكثر فعالية لمتابعة الأولويات التي حددتها الحكومات الأعضاء. وأضاف أن المقترحات التي قدمها صُمِّمت بالتحديد لتحقيق هذا الهدف. وسوف يواصل بأقصى طاقته العمل مع الأمانة العامة بأكملها من أجل خدمة مصالح الدول الأعضاء وشعوبها باحترافية وكفاءة. ولكن إذا كان للمنظمة أن تصبح المنظمة القوية التي تحتاج إليها هذه الشعوب، فإن هذا يتوقف في نهاية الأمر على استعداد الحكومات الأعضاء لمنح الأمم المتحدة الموارد اللازمة لإنجاز ما تتوقع منها إنجازه.

١٣ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) عرض التقرير الأول للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/7). وقال إن الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين الجارية تبلغ ٢ ٥٣٣ مليون دولار. وإن التقديرات الأولية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تبلغ ٢ ٦٤٨ مليون دولار، وتمثل مبلغا أقل بشكل طفيف من ميزانية نمو صفري حقيقي. أما الزيادة الإسمية فتبلغ ٤,٦ في المائة.

١٤ - ومن المتوقع أن يؤدي التنقيح المرتقب من أجل أخذ تقلبات أسعار العملة والتضخم وبعض قرارات الهيئات الحكومية الدولية وتكاليف دعم حفظ السلام والاحتياجات الأمنية في الاعتبار، إلى زيادة التقديرات الأولية إلى ٢ ٧٠٠ مليون دولار. ويتعيَّن موافاة اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة بجميع المعلومات المتعلقة بالتقديرات الإضافية في أقرب وقت ممكن لتسهيل التفاوض المبكر بشأن الميزانية.

١٥ - وقال إنه من المحتمل أن تتردد مطالب تدعو إلى مزيد من الانضباط في الميزانية، وإلى قدر أكبر من الكفاءة، وإعادة توزيع الموارد من أولويات دنيا إلى أولويات عالية، والقضاء على الأنشطة الهامشية والتي فات أوانها. وفي السنوات الأخيرة، كانت عملية وضع مستويات أولية للميزانية ومستويات الاعتمادات اللاحقة التي توافق عليها الجمعية العامة، تخضع بالفعل لهذه الإجراءات. وقد عمدت الجمعية العامة إلى تجميد نفقات الميزانية العادية منذ الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ولكنها لم تجمد طلبات القيام بمزيد من الأنشطة. وكان من شأن الإشارة الواردة في القرارات والمقررات والتي تقضي بضرورة تمويل ولايات إضافية "في حدود الموارد الموجودة"، زيادة عبء العمل لدى المنظمة دون زيادة تمويلها. وكانت النتيجة في بعض الحالات ظهور حجم أعمال ليس في قدرة المنظمة استيعابه، على الرغم من إعادة توزيع الموظفين والموارد الأخرى. وقد أتاحت قوة الدولار وانخفاض التضخم بعض القدرة لتنفيذ أنشطة إضافية، غير أن نوعية بعض الخدمات تدهورت. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الانفراجة الجزئية قد لا تتوفر لفترة أطول، باعتبار النقصان في معدلات شغور الوظائف والتغيُّرات في حالة العملة. وقد أعيد توجيه الموارد التي أفرج عنها نتيجة وقف بعض النواتج والمكاسب المستمدة من الكفاءة، إلى برامج عمل ذات أولوية، ومن ثم لم تكن متاحة لنقلها إلى حساب التنمية.

١٦ - وقد أشار تقرير اللجنة الاستشارية إلى كثير من المجالات التي تنطوي على إمكانيات كبيرة لمزيد من الإنتاجية والمكاسب المستمدة من الكفاءة. ونظرا لأن ما يصل إلى ٨٠ في المائة من نفقات الميزانية العادية تتعلق بتكاليف الموظفين، بما في ذلك تكاليف المساعدة المؤقتة والخبراء الاستشاريين،

فإن رصد هذه التكاليف مسألة حاسمة بالنسبة لإدارة نفقات الميزانية العادية. وقد أبدت اللجنة الاستشارية بعض الملاحظات بشأن تحسين إدارة الموارد البشرية. وفضلا عن ذلك، من شأن تنفيذ مقترحات إصلاح إدارة الموارد البشرية التي وافقت عليها الجمعية العامة أن تؤدي إلى مزيد من المكاسب المستمدة من الكفاءة.

١٧ - غير أن هناك، في إطار النمو الساكن للميزانية، حداً لزيادة الكفاءة والإنتاجية بدون استثمارات جديدة مشفوعة بقرارات على صعيد السياسة لمعالجة الطلبات المتزايدة لمزيد من البرامج والأنشطة. ومن الممكن أن يسفر الاستثمار في مجال التكنولوجيا الجديدة على سبيل المثال، عن زيادات ملموسة في الإنتاجية. وقد أعدت الأمانة العامة تقريرا عن استراتيجية للتكنولوجيا، الذي وإن حدد المشكلة، لم يقدم خطة عمل استراتيجية متكاملة وموثوق بها توضح المكاسب والموارد المقرر استثمارها. ولم يعد من الممكن إنجاز قدر أكبر بموارد أقل؛ وكما أوضح الأمين العام، فإن هذا النهج يصبح تحقيقه أكثر صعوبة (A/56/7، الفقرة ١٤١).

١٨ - وقال إن القرار السياسي للجمعية العامة بشأن مستوى الميزانية البرنامجية يتسم غالبا بأنه تحكُّمي ويبدو أحيانا أنه مدفوع باتجاهات اقتصادية وتتعلق بالميزانية لدى الحكومات الوطنية أو بما تسهم به الدول الأعضاء في عمليات أو كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الميزانية العادية الصغيرة نسبيا تقوم بتمويل قدرة المنظمة الأساسية والتي لا غنى عنها للاضطلاع بولاياتها، بما في ذلك دعم الولايات الممولة من ميزانيات حفظ السلام والتبرعات. ومع عدم صدور قرار للجمعية العامة على صعيد السياسة، فإن اللجنة الاستشارية لم تشترك في المناقشة السياسية حول ما إذا كان ينبغي أن يكون النمو الصفري أو النمو الإسمي الصفري هو النقطة المرجعية لدى وضع مستوى الميزانية العادية. وقد واصلت اللجنة ممارستها الأخيرة بعدم التوصية بإجراء تغيير شامل في التقديرات الأولية التي يقترحها الأمين العام.

١٩ - وقد تم للمرة الأولى استخدام تقنيات الميزنة على أساس النتائج في إعداد مقترحات الميزانية؛ وهذا العرض يحتاج إلى مزيد من التنقيح. وينبغي أن تتعاون الدول الأعضاء والأمانة العامة بالكامل لإحراز تقدم؛ ولا غنى عن التدريب لضمان ألا تقتصر الخبرة الفنية على بضعة مسؤولين في الأمانة العامة. ومن شأن إحراز تقدم في تنقيح الخطة المتوسطة الأجل أن يؤثر على نوعية وثيقة الميزانية. ومن المتعذر أن يتم بالكامل تطبيق المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقنيات الميزنة على أساس النتائج والتي طرحها الأمين العام واللجنة الاستشارية والجمعية العامة ما لم يتم إحراز مزيد من التقدم، وخاصة في تحديد النتائج بشكل أوضح بالنسبة للموارد المقترحة. وسوف تتعزز مساءلة مديري البرامج عندما تعتمد الدول الأعضاء أهداف واضحة يمكن التحقق منها. ولن توصي اللجنة الاستشارية بمزيد من المرونة في استخدام الاعتمادات ما لم تتلق دليلا على أن المرونة الحالية غير كافية.

٢٠ - وقال إن هيكل وثيقة الميزانية يستند إلى النظام المالي والقواعد المالية التي تنظم التخطيط البرنامجي ولا يمكن تغييره إلا بعد مزيد من تنقيح تقنيات الميزنة على أساس النتائج. لذلك فإن اللجنة الاستشارية لم توص بإجراء تغيير في هيكل وثيقة الميزانية أو في الطرائق الحالية لاتخاذ قرارات بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بها في الميزانية العادية. واعتبارا من الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، قد يكون من الضروري استعراض هيكل أبواب الميزانية في ضوء الدروس المستفادة من أول استخدام لتقنيات الميزنة على أساس النتائج.

٢١ - وتوفيرا للوقت والموارد، أدرجت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول تعليقات وتوصيات بشأن عدة تقارير

للأمانة العامة ووحدة التفتيش المشتركة. غير أنها ستقدم تقريرا شفويا عن تقرير الأمن العام بشأن مسألة الأتعاب التي تصرف لأعضاء هيئات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية (A/56/311). وقد سبق للجنة الاستشارية أن ناقشت الموضوع (A/54/7، الفقرات ١١٦-١٢١) وأوصت بأن أي قرار بمنح الزيادة المقترحة في هذه المدفوعات ينبغي أن يبدأ سريانه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وتبقى سلطة صرف الأتعاب وتحديد معايير صرفها حكرا على الجمعية العامة. غير أن الجمعية العامة لم تتخذ إجراء في هذا الشأن. لذلك من المطلوب البت فيما إذا كانت تدفع زيادة قدرها ٢٥ في المائة في الأتعاب التي تصرف لستة كيانات مشمولة بهذا الاستحقاق، وما إذا كان يمتد صرف هذه الأتعاب، بنفس المستوى، ليشمل ثلاثة كيانات أخرى غير مستحقة حاليا لهذه الأتعاب؛ ومتى ينبغي أن تسري هذه الزيادة. وإذا ما طُبّق القرار بمفعول رجعي يعود إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، فإن الآثار المالية سيبلغ مجموعها ١ ٠٨٨ ٠٠٠ دولار عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وإذا ما طُبِّق القرار بمفعول لاحق، سوف تبلغ الآثار المالية ٥٤٤ ٠٠٠ دولار عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في إطار الأبواب ٦ و ٧ ألف و ١٥ و ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢٢ - وحتى الآن لم تتخذ اللجنة الخامسة أي قرارات بشأن الممارسة التي تطبقها اللجنة الاستشارية بتقديم تقارير شفوية. واسترعى النظر إلى البيان الذي أدلى به في هذا الشأن في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة (A/C.5/53/SR.42)، الفقرات ٤٣-٤٥).

٢٣ - **السيدة برينن هايلوك** (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق): عرضت تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الحادية والأربعين (A/56/16)، وقالت إن اللجنة نظرت بتعمق في جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها، وإن كانت قد ركّزت على الأبواب الواحد والثلاثين من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ التي تقع في نطاق ولايتها. وقد وافقت على جميع هذه الأبواب، مع تعديلات شملت البعض منها. غير أنها لم تتمكن من استكمال نظرها في الباب ٢٢، حقوق الإنسان، لأن هذا الباب لا يتفق مع الخطة المتوسطة الأجل.

٢٤ - وقالت إن الولاية العامة للجنة البرنامج والتنسيق تتمثل في استعراض وتحليل المحتوى البرنامجي للميزانية البرنامجية المقترحة والبت فيه. وإن مهمتها هي بصفة خاصة تحديد ما إذا كان الأمين العام قد ترجم على نحو سليم الولايات التشريعية التي منحتها إياه الجمعية العامة إلى برامج وأنشطة. وعلى العموم، فإن السرود البرنامجية التي شملها النظر قد حظيت بموافقة اللجنة. وإذا كانت اللجنة لم تقدم رأيا بشأن المستوى الإجمالي للموارد المقترحة لفترة السنتين القادمة، نظرا لأن استعراض مستويات التمويل بالدرجة الأولى من مسؤولية اللجنة الاستشارية، فإنها ناقشت الاعتماد المتزايد على الموارد الخارجة عن الميزانية في تمويل بعض أنشطة المنظمة. وأوصت في هذا الشأن بأن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة مع مراعاة تأثيرها على تنفيذ الأنشطة الصادر بشأنها تكليفات وملاحظة الحاجة إلى توفير تمويل كاف لهذه الأنشطة جميعها (A/56/16، الفقرة ٤٦).

٢٥ - وقالت إن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس الأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. ولاحظت اللجنة أن توزيع الموارد فيما بين أبواب الميزانية ينبغي أن يتم مع التقيد التام بهذه الأولويات، وأوصت بأن تنظر الجمعية العامة على النحو الواجب في هذه المسألة. وأضافت أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هي أول ميزانية يتم إعدادها باستخدام شكل الميزنة على أساس النتائج. ويبيِّن الشكل الجديد الذي

يرمي إلى أن يعكس نهجا نوعيا أكثر منه كميا، الأهداف التي صمم حولها كل برنامج، فضلا عن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والعوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على مستوى النجاح في تحقيق هذه التوقعات. وعلى العموم، فإن اللجنة رحَّبت بهذا الشكل الجديد وإن كانت وفود مختلفة قد تساءلت عما إذا كانت لغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجازات محددة بشكل كاف لأن يتيح القياس الصحيح لإنجاز البرامج. وينبغي أن تكون المؤشرات أكثر تحديدا وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وأن تكون واقعية ومحددة زمنيا. غير أن اللجنة تتوقع أن يتم المزيد من تنقيح الشكل بمرور الوقت. وقد قصد ببعض التغييرات المقترحة في سرود البرامج إدخال قدر أكبر من التحديد في اللغة المستخدمة. وقد طلبت اللجنة في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، أن يعاد تنظيم الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز على نحو يتفق مع اللغة المستخدمة في الخطة المتوسطة الأجل.

٢٦ - وتعكس الميزانية البرنامجية المقترحة أهمية مراعاة منظور الجنس في جميع أنشطة الأمم المتحدة بوصفه جزءا لا يتجزأ من سياسات المنظمة وبرامجها. وقد رحبت اللجنة بهذا العنصر القوي المتعلق بالجنس.

٢٧ - وأخيرا، فإن اللجنة تعتبر، في ضوء الرأي القانوني بشأن عبارتي "تحيط علماً" و "تلاحظ" (A/C.5/55/42)، أن هاتين العبارتين، على النحو المستخدم في تقريرها، محايدتان ولا تعنيان الموافقة أو عدم الموافقة. وتتطلع اللجنة إلى الحصول على مزيد من التوجيه في هذا الشأن من الجمعية العامة في دورتها الراهنة.

٢٨ - **السيد دى ريوت** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة استونيا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا، بالإضافة إلى ايسلندا، وهنأ الأمم المتحدة وأمينها العام على اختيارهما للحصول على جائزة نوبل للسلام، مما يبرز الحاجة إلى كفالة إمكان استمرارهما لتلبية توقعات المجتمع الدولي.

٢٩ - وينبغي لتمويل المنظمة في فترة السنتين المقبلة، أن يعكس الاتجاهات العامة التي قررت الدول الأعضاء وجوب أن تتخذها أنشطتها تمشيا مع الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الألفية. ومن غير الممكن تنفيذ جدول الأعمال الطموح والمبيَّن في الإعلان بدون موظفين منتجين على مستوى عال من الكفاءة ويعملون في منظمة ذات كفاءة وحسنة التنسيق وقادرة على تقديم خدمات ذات جودة بأقل تكلفة مع التخلص من الأنشطة البالية أو الزائدة عن الحاجة. وينبغي تحسين الحالة المالية للمنظمة وأن تقوم ميزانيتها على أولويات مقررة. ولا ينفصل هدف توفير الموارد اللازمة لهذا الغرض عن الجهود المبذولة التماسا لوفورات إضافية، وإعادة توزيع الموارد الموجودة واتباع الانضباط في الميزانية والكفاءة والمبدأ العام المتمثل في القيمة مقابل المال. لذلك ينبغي أن تقضي الميزانية البرنامجية بالقيام بعمليات استعراض أو تقييم دورية لإنجازات المشاريع والأنشطة.

٣٠ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سوف يتخذ هذا النهج لدى فحص كل برنامج بموضوعية مجردة، بما في ذلك البرامج في المجالات ذات الأولوية مثل حقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، والبيئة، والتنمية المستدامة، والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة. وهناك مسألتان تهمان الاتحاد الأوروبي بوجه خاص هما تمويل الاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام، والتدابير الرامية لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ويتمثل هدف الاتحاد الأوروبي في أن تدرج في الميزانية العادية جميع البرامج التي تمثل الأنشطة الأساسية للمنظمة بموجب ميثاقها. وبينما يعمل الاتحاد وفقا لروح ونص قرار

الجمعية العامة ٢١٣/٤١ بشأن اعتماد الميزانية بتوافق الآراء، فإنه ينوه بأهمية الحد من الإنفاق وتحديد الوفورات.

٣١ - ويعرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/7) بعض المبادئ الممتازة فيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف، والمنشورات، وتكنولوجيا المعلومات، والهيكل المعوق لبعض الأمانات، والنسبة بين موظفي فئة الخدمات العامة وفئة الفنيين. وينبغي للجنة الخامسة أن تطبق هذه المبادئ باستمرار على جميع أبواب الميزانية. ومما يهم الاتحاد أيضا الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق (A/56/16، الفقرات ٣٥-٥٠)، وخاصة عمليات استعراض النواتج من حيث أهميتها وفعاليتها، وتطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بخدمات الدعم فيما بين مراكز عمل الأمم المتحدة.

٣٢ - وقد قدمت الميزانية البرنامجية المقترحة في الوقت المحدد وهي تتسم بالوضوح وسهولة القراءة. ويتعين تعزيز شكل الميزنة على أساس النتائج المستخدمة في إعدادها. وسوف يكون تقرير الأمين العام المرحلي عن تجميع بيانات الأداء اللازمة لمؤشرات الإنجاز أمرا أساسيا في تنقيح هذه المؤشرات وتحديدها كميا وتقييمها، وهي المؤشرات التي ينبغي أن تقيس النتائج التي تحققها الأمانة العامة وليس النتائج التي تحققها الدول الأعضاء. وينبغي استكمال تنقيح تقنيات الميزنة على أساس النتائج في الوقت المحدد لتقديم الميزانية البرنامجية القادمة في عام ٢٠٠٣.

٣٣ - ولا تقدم الميزانية البرنامجية المقترحة أي أرقام تتعلق بالمكاسب المستمدة من الكفاءة، والتي يجب تحديدها خلال الدورة الحالية. وقد وضعت الموارد تحت السيطرة في السنوات الأخيرة، وإن كانت القيود قد عوضت عنها جزئيا ظروف مالية مواتية. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن تبذل جهود متواصلة في هذا الشأن. ويلزم الأمر إيراد إيضاحات بشأن مؤشرات حجم العمل ومعايير الإنتاجية والمساعدة المؤقتة. وسوف يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما وثيقا باحتمال الازدواجية في الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة، وسوف يدرس بعناية المبررات المقدمة بالنسبة لجميع الوظائف والنفقات. ومما يسعد الاتحاد الأوروبي أن يلحظ جهود المنظمة لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في برامجها.

٣٤ - وسوف يناقش الاتحاد الأوروبي هواجسه بشأن تكنولوجيا المعلومات في الدورة الحالية. إذ ينبغي التأكيد بدرجة أكبر على استحداث تكنولوجيات لخدمة المؤتمرات لتحسين هذه الخدمات وتخفيض عبء العمل لدى الموظفين المعنيين. ولدى الاتحاد الأوروبي تحفظات إزاء عمليات إعادة التصنيف التي ينبغي عدم استخدامها كأداة للترقية. ويشير الاتحاد إلى تحذيرات اللجنة الاستشارية بشأن هيكل المنظمة المثقل بالمناصب العليا، والحاجة إلى إضفاء طابع الشباب على الأمانة العامة. وينبغي إدراج دراسة استعراضية شاملة لهذه المسائل في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويؤيد الاتحاد الأوروبي توصيات اللجنة الاستشارية ووحدة التفتيش المشتركة بشأن فعالية تكلفة المنشورات. وسوف تستعرض هذه النفقات في ضوء التقرير الذي سيقدمه الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٥٤.

٣٥ - **السيد إزادي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وهنأ الأمين العام والمنظمة على اختيارهما للحصول على جائزة نوبل للسلام. وأثنى على تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة في الوقت المناسب وأكد الحاجة إلى حقائق أخرى تتعلق بآثار الميزانية البرنامجية على أن تقدم في وقت مناسب خلال الدورة الحالية. وإذا كان الشكل الجديد لعرض الميزانية أكثر وضوحا، فمن المهم أن تنعكس فيه معلومات كاملة عن المقترحات المتعلقة بالوظائف الإضافية وعمليات إعادة التصنيف. وينبغي

الاستمرار في عرض المعلومات المتعلقة بالموظفين بالأسلوب التقليدي للحفاظ على الشفافية.

٣٦ - وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء تحمل نفقات المنظمة واحترام التزاماتها القانونية بالكامل، على أن يتم ذلك في الوقت المناسب وبدون شروط، من أجل إثبات التزامها السياسي وتمكين الأمين العام من الاضطلاع ببرامج المنظمة وأنشطتها المأذون بها على نحو فعَّال. وفي الوقت نفسه، ينبغي استمرار النظر بعين التعاطف إلى الدول الأعضاء التي تمر مؤقتا بمصاعب اقتصادية حقيقية. ومن المهم لدى عرض الميزانية البرنامجية المقترحة ودراسة وتنفيذ الإجراء المتعلق بالميزنة على أساس النتائج، التقيد بجميع أحكام قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣١ وسائر القرارات ذات الصلة. إن الميزنة على أساس النتائج ليست غاية في ذاتها، وينبغي تنفيذها تدريجيا مع إيلاء النظر الواجب للطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للأمم المتحدة. وينبغي استخدام مؤشرات الإنجاز حسب الاقتضاء وذلك لقياس أداء الأمانة العامة وليس أداء الدول الأعضاء.

٣٧ - وأضاف أن الخطة المتوسطة الأجل هي الأداة الرئيسية لرسم السياسات، وهي بهذه الصفة ينبغي أن تعمل كأساس لوضع الميزانية البرنامجية المقترحة. وبعض أبواب الميزانية المقترحة لا تتفق مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وخاصة فيما يتعلق بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

٣٨ - وينبغي أن تتناسب الموارد المعتمدة من الجمعية العامة مع جميع البرامج والأنشطة المأذون بها. وينبغي ألا يكون هناك أي قرار تحكمي لتخفيض الموارد أو لفرض سقف اصطناعي قد يكون له أثر سلبي على إنجاز البرامج. ويتعين القيام باستعراض لمقترح الميزانية في ضوء مخطط الميزانية المعتمد، مع مراعاة جميع الولايات بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٣٩ - ومضى يقول إن عملية الميزانية التي اعتمدتها الجمعية العامة ما زالت صحيحة وينبغي تطبيقها بالكامل. وينبغي مواصلة النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة في شكل ملازم، على ألا تتوفر كوثيقة وحيدة إلا بعد موافقة الجمعية العامة النهائية عليها. واللجنة الخامسة هي التي تضطلع بالنظر في جميع المسائل الإدارية والمالية والمتعلقة بالميزانية. لذلك ينبغي أن تحجم اللجان الرئيسية الأخرى عن استخدام عبارة "في حدود الموارد الموجودة" في مقرراتها وقراراتها، وينبغي ألا تظهر هذه العبارة في الميزانية البرنامجية المقترحة. وترحب المجموعة بإدراج نفقات البعثات السياسية الخاصة في الميزانية وفقا لقرار الجمعية العامة. ويتعين الحفاظ على الأحكام المالية المتعلقة بمعاملة أسعار الصرف والتضخم، وكذلك الحفاظ على مستوى صندوق الطوارئ.

٤٠ - ويوجد اتجاه يبعث على القلق في استخدام الأموال الخارجة عن الميزانية في أنشطة ينبغي أن تمول بموجب الميزانية العادية. إذ أن هذه الأموال هي في الأغلب موارد مقيدة تستخدم في تنفيذ سياسات تقررها الجهات المانحة. وينبغي تمويل الولايات التي توافق عليها الدول الأعضاء بصفة جماعية وفقا للمادة ١٧ من الميثاق.

٤١ - وتكشف الميزانية البرنامجية المقترحة عن عدد من عمليات إعادة تصنيف الوظائف وعن وظائف جديدة في الرتب العليا، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من تشويه هيكل الموظفين في المنظمة، وهو الهيكل المثقل بالفعل بوظائف عليا. وينبغي أن يكون هناك تبرير لأي عملية إعادة تصنيف بشكل واضح وشفاف من خلال تغيير موثق توثيقا جيدا في طبيعة العمل أو نطاقه. وينبغي ألا يكون الدافع لذلك هو الحاجة إلى تحسين الآفاق الوظيفية أو جعل التوظيف أكثر

جاذبية. وينبغي أن يعكس تخصيص الموارد على نحو أفضل الأولويات المقررة في الخطة المتوسطة الأجل؛ وأن يكون هناك تركيز أكبر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٢ - وينبغي عدم استخدام معدلات شغور الوظائف التي هي أداة إدارية بحت، بوصفها أداة لتحقيق وفورات أو تخفيض مستويات الميزانية. وتتفق مجموعة ال٧٧ والصين مع اقتراح الأمين العام بألا تتجاوز هذه المعدلات نسبة ٥ في المائة من وظائف الفئة الفنية ونسبة ٢ في المائة من وظائف فئة الخدمات العامة. وينبغي التعجيل بعملية التوظيف. وألا يستخدم الخبراء الاستشاريون إلا عندما لا تتوفر الخبرة الفنية الداخلية، كما ينبغي عدم استخدام الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين إلا وفقا للفرع الثامن من القرار ٥٣/٢٢١. ويتعين أن يتم استئجار خدمات هؤلاء الموظفين على أساس جغرافي واسع بقدر الإمكان، وأن تكون المقترحات المتعلقة بمجموعات الخبراء الاستشاريين والخبراء محددة بوضوح وبشكل مستقل في السرود البرنامجية.

٤٣ - ونظرا لأن تقرير الأمين العام بشأن تكنولوجيا المعلومات قد تم إعداده بعد تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة، فإنه ينبغي في وقت لاحق إصدار تقرير منفصل عن الاحتياجات من الموارد ذات الصلة. ومن نقاط الضعف في التقرير الافتقار إلى معلومات عن الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل وإلى الأُطُر الزمنية للتنفيذ. وينبغي أن تسفر الاستثمارات في مجال تكنولوجيات المعلومات عن زيادات ملموسة في الكفاءة والإنتاجية. ويتعين أن يشمل تفويض السلطة نظاما للمسؤولية والمساءلة، وأن يتفق مع طلبات قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٤ - وأخيرا، تتوقع مجموعة الـ٧٧ والصين أن تجري المفاوضات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة بأسلوب مفتوح وشفاف. وهي تعتقد، فضلا عن ذلك، أن جميع أحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ ومرفقاته ما زالت صحيحة، وينبغي احترامها بالكامل أثناء المفاوضات.

٤٥ - **السيد هاينبيكر** (كندا): تكلم أيضا بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا، ورحب بتأكيد الأمين العام على إيلاء تركيز استراتيجي إلى المفاوضات المتعلقة بالميزانية، وهي نقطة أكدتها الوفود الثلاثة خلال المناقشات بشأن ميزانية فترة السنتين السابقة. غير أنها كانت سترحب بمقترحات من الأمانة العامة بشأن طرق إعادة توزيع الموارد لتشمل مهاما تنطوي على أولوية أعلى. ونظرا للصعوبات السياسية التي ينطوي عليها الأمر، فمن المستصوب أن تقدم الأمانة العامة هذه المقترحات، ومن ثم تحويل عبء الإقناع إلى أعضاء المنظمة. وقال إنه يرحب بالتقدم المحرز في تطبيق شكل للميزنة على أساس النتائج، ويؤيد ملاحظات اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالتحسينات المحتملة. غير أن التحقيق الكامل لإمكانيات الشكل الجديد ما زال بعيدا نوعا ما.

٤٦ - وينبغي للأمانة العامة أن تنظر في طرق توحيد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء حيثما أمكن، وعلى سبيل المثال في مجالات مثل الدعوة والدعم الفني للاجتماعات والتعاون التقني. ويمكن للأمانة العامة الاستفادة من خبرة الهيئات الأخرى مثل منظمة العمل الدولية التي لديها مؤشرات وأهداف أكثر تحديدا.

٤٧ - وفي عام ١٩٩٥، دعت اللجنة الاستشارية إلى إجراء دراسة نقدية دقيقة للقاعدة الأساسية للميزانية ضمانا لعدم احتوائها إلا على الموارد المطلوبة لتلبية الاحتياجات المستمرة. وقد كانت عملية الاستعراض الأخيرة التي قامت بها اللجنة الاستشارية دقيقة وشاملة فيما يتعلق بالإضافات، ولكن كان من الممكن أن تعالج الموارد الأساسية بشكل مباشر بدرجة أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، لا تنعكس

الأولويات البرنامجية في تخصيص الأموال. ذلك أن نمو الموارد المتعلقة بشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات تتخطى الزيادات المتعلقة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج الجديد لأفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمستوطنات البشرية وبرامج منع الجريمة والمراقبة الدولية للمخدرات، وجميع اللجان الإقليمية الخمس مجتمعة. كما أن النهج الذي تتبعه الأمانة العامة لتحسين الكفاءة والإنتاجية أمر يدعو إلى القلق. ولا سبيل لإنكار أنه أصبح من الأمور التي يتعذر الدفاع عنها بشكل متزايد مسألة إنجاز قدر أكبر بموارد أقل، ولكن وثيقة الميزانية والتقارير ذات الصلة لا تذكر سوى القليل عن وفورات الكفاءة التي ما زالت ممكنة.

٤٨ - ومنذ ثلاث سنوات، أفيد أن الأمانة العامة تتبع الكفاءة في ستة مجالات رئيسية. ومنذ ذلك الوقت، تراخت السياسة المتعلقة بالكفاءة بدرجة كبيرة فيما يبدو، إن لم تكن قد انتكست. ويشمل مبلغ الـ ١٥٠ مليون دولار المقترح لشعبة الترجمة والتحرير قرابة العدد نفسه من الوظائف الفنية والناتج نفسه منذ ٢٠ عاما، على الرغم من التحسينات التكنولوجية الكبيرة. ويبدو أن الإنتاجية في دوائر الترجمة تقل بنسبة ٢٥ في المائة عن المستويات الدنيا في بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك بلده. وما زال يجري الإبقاء على نحو ١ ٧٠٠ دكتافون في منظمة تتطلع ظاهريا إلى استخدام تقنيات أكثر حداثة. ويمكن للمنظمة أن تقوم بعملها بدون بعض الأنشطة الإعلامية، مثل نشرة الأمم المتحدة "يونيتد نيشنز كرونيكل"، في حين أن الأنشطة الأخرى مثل الجهد المتعلق بترويج رد الأمم المتحدة على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، كانت غير كافية.

٤٩ - ومن أجل زيادة الكفاءة، ينبغي الاستعانة بدرجة أكبر بممارسات مثل البيانات المرجعية المقارنة واسترداد تكاليف الخدمات المقدمة فيما بين الإدارات. وسوف تسفر تحسينات عملية الاضطلاع بالعمل في شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وخدمات المؤتمرات، وإدارة الشؤون الإدارية، عن مكاسب إضافية كبيرة في الكفاءة. وينبغي مقاومة الاتجاه إلى عقد جلسات في ساعات متأخرة من الليل وفي عطلات نهاية الأسبوع، لأن مثل هذه الممارسات تنطوي على إسراف وتبديد.

٥٠ - وأعرب عن قلقه لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن مرة أخرى من الموافقة على الباب المتعلق بحقوق الإنسان من أبواب الميزانية وأنها اقترحت إدخال تغييرات كثيرة للغاية على سرد الميزانية. كما أعرب عن خيبة أمله لعدم إدراج عدة طلبات رئيسية في وثيقة الميزانية، وخاصة الطلب الذي يدعو إلى إجراء استعراض شامل لهيكل الوظائف في الأمانة العامة، وثمة طلب آخر يدعو إلى عرض الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بطريقة أكثر دقة. ونظرا لأن جميع الدول باستثناء دولة واحدة مشمولة بالاقتطاعات الإلزامية في صافي الميزانية في حين أن الميزانية ذاتها معروضة حسب الاحتياجات الإجمالية، فإن الميزانية بذلك تكون مضللة وتبالغ في ذكر الموارد المطلوبة.

٥١ - وقال إن الثبات في مستوى الميزانية يمثل عاملا مفيدا وضروريا للانضباط. ولم تكن هناك حالة واحدة مقنعة تبرر إجراء زيادة كبيرة. ومن الممكن القيام بالكثير من أجل تحسين كفاءة المنظمة. وأعلن عن تأييده الكامل لجهود الأمين العام من أجل كفالة تمويل أولويات المنظمة من الميزانية العادية. وذكر أن الوفود الثلاثة التي يمثلها والتي دفعت اشتراكاتها بالكامل في الوقت المحدد وبدون شروط، هي من بين أقوى المؤيدين للأمم المتحدة وتعتقد أن من مسؤولية الأعضاء ضمان استخدام الاشتراكات بأكفأ طريقة ممكنة.

٥٢ - **السيد نيغروبونتي** (الولايات المتحدة الأمريكية): هنأ الأمين العام والمنظمة بالحصول على جائزة نوبل للسلام، وقال إن الميزنة على أساس النتائج معلم هام في الجهود المبذولة لمساءلة الأمم المتحدة عن الحصائل والنتائج بدرجة أكبر من مساءلتها عن المدخلات والنواتج. ذلك أن الميزنة على أساس النتائج تهيء الفرصة أمام الدول الأعضاء لتحديد الأولويات العليا للمنظمة بوضوح وعلى نحو قاطع. وعلى اللجنة أن تكفل للميزانية المقترحة أن تعكس الثقل المقرر للبرامج والأنشطة الأساسية في الخطة المتوسطة الأجل وأنها تستند إلى تخطيط برنامجي فعَّال، وميزنة على أساس النتائج، ورصد وتقييم فعالين.

٥٣ - وينبغي أن تعكس القرارات المتعلقة بالميزانية الانضباط وأن تلتمس الحصول على أكبر قيمة ممكنة من المال. ومن الضروري تحديد الكفاءات باستخدام تكنولوجيات أحدث وإجراءات مبسطة. وينبغي التدقيق بعناية في طلبات الموارد الجديدة وبيان أهميتها مقابل الالتزامات ذات الأولوية المتواصلة. وينبغي إلغاء أو تخفيض الموارد من المجالات الأقل أهمية بما في ذلك المجالات المقابلة لأنشطة يرجع تاريخها إلى فترات سابقة، أو إعادة توزيعها لدعم أنشطة ذات أولوية أعلى. وينبغي أن تكون لهذه الولايات أهداف واستراتيجيات واضحة بشكل قاطع مع محددات إنجاز نوعية وقابلة للقياس وواقعية ومحددة زمنيا.

٥٤ - وقال إن الميزانية تتسق بصفة أساسية مع أولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، مع بقاء أنشطة التنمية الدولية والإقليمية بوصفها البند الأكبر. كما أن التحسينات في إدارة حفظ السلام وأمن موظفي الأمم المتحدة جديرة بأعلى اعتبار. وأضاف أن وفده يؤيد بقوة شكل الميزنة على أساس النتائج، التي تشمل مؤشرات للإنجاز، وعوامل خارجية، وأهدافا وإنجازات متوقعة، وتوفر رابطة بين الخطة المتوسطة الأجل وطلبات الموارد. وقال إن الأخذ بشروط الانقضاء بالنسبة للأنشطة من شأنه المساعدة في ضمان أهمية الولايات وفعاليتها.

٥٥ - وقال إنه ليس هناك ما يبرر الاقتراح المتعلق بإنشاء وظائف إضافية أو ترفيع رتبة الوظائف القائمة، وخاصة في الرتب العليا. إذ أن من شأن هذه الوظائف الإضافية أن تجعل المنظمة مثقلة بدرجة أكبر في قمتها وذلك في وقت تحتاج فيه إلى هيكل يتسم بقدر أكبر من المرونة، وقدر أقل من التسلسل الهرمي. وتساءل عن السبب الذي من أجله تقترح منظمة تدعو إلى إضفاء طابع الشباب على أمانتها العامة على مستوى صغار الموظفين، زيادة عدد الوظائف من الرتبة ف-١ و ف-٢ بنسبة ٣ في المائة وزيادة عدد الوظائف من الرتبة مد-٢ بنسبة ٦ في المائة.

٥٦ - وأشار إلى أن شكل الميزنة على أساس النتائج يرسي أساسا لتحسين عمليات التقييم، بما في ذلك التقييم الذاتي. غير أن دليل الأمم المتحدة للتقييم، المنشور في عام ١٩٨٦، قد فقد الكثير من أهميته وفائدته، وينبغي تحديثه على سبيل الأولوية.

٥٧ - وينبغي للمنظمة أن تستفيد بالكامل من تكنولوجيا المعلومات الحديثة من أجل زيادة إنتاجيتها. ولا تضع الاستراتيجية الحالية أي جداول زمنية لتحقيق الأهداف، ولا تقدم أي تقديرات للتكلفة ولا أي مؤشر على الوفورات المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم وضع الاستراتيجية بعد أن كانت ميزانية تكنولوجيا المعلومات قد تم إعدادها.

٥٨ - وتدير إدارة شؤون الإعلام نسقا واسعا من أنشطة المكتبة والمنشورات ووسائط الإعلام ومراكز الإعلام. ولا يستفيد هيكلها ونهجها الاستفادة الكاملة من المكاسب التكنولوجية أو تقنيات الإدارة الحديثة. وينبغي التوفيق بين ميزانية الإدارة والاتجاه المتزايد نحو تخصيص موارد للأنشطة الإعلامية في أبواب أخرى من أبواب الميزانية. وأفادت

التقارير أنه من المقرر تعزيز الرقابة على أنشطة النشر التي تضطلع بها الأمانة العامة بالنظر إلى التلاقي بين المنشورات المطبوعة والإلكترونية. غير أنه لا يوجد من الدلائل وفقا لما تقوله اللجنة الاستشارية، ما يشير إلى أن برنامج المنشورات يخضع لفحص دقيق، على الرغم من الطلبات العديدة بإجراء هذا الفحص. وقد حان الوقت منذ زمن بعيد لاتخاذ تدابير في هذا الشأن.

٥٩ - وتشمل الميزانية الحالية نحو ٠٠٠ ٢٧ من النواتج، ولكن الأمانة العامة اقترحت إلغاء ٢٦ فقط من النواتج المتكررة. ولم يتم التأكيد بالقدر الكافي على الحاجة إلى تحديد البرامج والأنشطة العديمة الأهمية والتي فات أوانها.

٦٠ - وقد خصصت نحو ٢٠ في المائة من الموارد المقترحة لخدمات المؤتمرات التي تمثل، بوصفها بندا من أكبر بنود الميزانية، فرصة كبيرة للسعي نحو التجديد وإدخال تحسينات على الإنتاجية. وسوف تطلب اللجنة الحصول على معلومات من الأمانة العامة عن كيفية زيادة كفاءة خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية وخدمات النشر قبل أن تقدم على بحث هذا البند.

٦١ - وقال إن وفده وإن كان يلتزم بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات ذات الأولوية، فإنه يرى أنه ينبغي لأي منظمة تتسم بالتحديث والفعالية أن تحقق قيمة كاملة من الأموال المودعة فيها.

٦٢ - **السيد البعلي** (الجزائر): قال إن الهدف الرئيسي للميزانية البرنامجية المقترحة هو ضمان أن يتسق محتوى ونطاق برامجها مع الأولويات التي قررتها الجمعية العامة، ومع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. والواقع أن الميزانية البرنامجية تمثل أداة قانونية وسياسية تحدد بمقتضاها الدول الأعضاء مستوى الموارد المطلوبة على مدى فترة سنتين للاضطلاع بالولايات المتفق عليها.

٦٣ - وبالنظر إلى القيود المفروضة مؤخرا على تنفيذ البرامج والأنشطة التي أذنت بها الجمعية العامة، فمن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى إجراء حوار ومشاورات لإنهاء الخلافات بين الدول الأعضاء وإشراك الأمانة العامة في جهود للاهتداء إلى حلول للمشكلات التي لا بد وأن تنشأ أثناء النظر في مقترحات الميزانية البرنامجية. وقال إنه يود أن يؤكد في هذا الشأن الحاجة إلى احترام عملية الميزانية التي أرست قواعدها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢١٣/٤١ وضمان المراعاة الدقيقة لدور الدول الأعضاء في استعراض تخصيص الموارد في جميع أبواب الميزانية. وهذا معناه أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم مساهماتها بشفافية تامة وأن تشترك بالكامل في عملية الميزانية وفقا لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وإجراءاتها.

٦٤ - وقال إن الممارسة التي تتبعها مجموعة صغيرة من الوفود التي تلجأ في هذا الشأن إلى المفاوضات خارج الغرفة المخصصة للاجتماعات، على نحو ما حدث في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، هي ممارسة غير سليمة، نظرا لأنها تنتهك المبدأ الهام المتعلق بالشفافية. غير أنه إذا أصبح من الضروري اللجوء إلى ذلك لظروف استثنائية، فإنه يتعين الحصول أولا على موافقة جميع الوفود.

٦٥ - وبالنسبة للشكل الجديد للميزنة على أساس النتائج، فإن وفده يتفق مع لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أن كثيرا من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز على درجة كبيرة من الغموض والاختلاف في بعض أبواب الميزانية المقترحة عن مثيلاتها في الخطة المتوسطة الأجل. وإذا كان من المتوقع أن تظهر أوجه القصور هذه في المراحل الأولى من استخدام الشكل الجديد، فإنه ينبغي العمل تدريجيا على تحسين المنهج الجديد حتى يمكن أن يصبح أداة فعَّالة لإدارة البرامج وتقييمها ومساءلة مديري البرامج.

٦٦ - وقال إنه يلزم القيام بممارسات دقيقة في مجال الميزانية وضبط النفقات وذلك بسبب الحالة المالية الصعبة التي تواجه المنظمة، خاصة وإن إنجاز هذه الأهداف لن يؤثر على تنفيذ الأنشطة والبرامج المأذون بها. وتحقيقا لذلك، ينبغي تخصيص موارد الميزانية بكفاءة لا سيما وأن المخصصات المقترحة لم تتغير بالقيم الحقيقية بالنسبة لفترة السنتين السابقة. ومن أهم التدابير اللازمة وضع حد للاستخدام المفرط للخبراء الاستشاريين والمجموعات الأخرى من الخبراء الذين يحصلون على مكافآت ضخمة حتى وإن كان من الممكن العثور على مهارات هؤلاء داخل المنظمة. ويأسف وفده لعدم وجود نظام دقيق لجمع البيانات وتحليلها وتقديم التقارير عن الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، ويؤيد وفده التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استخدام الاستشاريين في الأمم المتحدة (A/55/59)، وخاصة التوصيات التي تؤيدها أيضا لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقال إنه يود أن يشير بصفة خاصة إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة بضرورة التعجيل بوضع قائمة حصرية بالمهارات المتوفرة لدى الموظفين وأن تتوفر قواعد بيانات مجمعة لدى مديري البرامج، وأن تستخدم وسائل بديلة للاتصال، بما في ذلك عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو والبريد الإلكتروني والفاكس، كلما أمكن وذلك لتخفيض حاجة الاستشاريين إلى السفر.

٦٧ - ويلزم أيضا معالجة الحالة التي نشأت نتيجة العدد الكبير من طلبات إعادة تصنيف الوظائف أو إنشاء وظائف جديدة، وخاصة من الرتب العليا. ومن الصعب بصفة عامة تبرير طلبات إعادة تصنيف الوظائف أو إنشاء وظائف جديدة برتبة مد-٢ أو رتبة الأمين العام المساعد، كما تهدد بتشويه الهرم الوظيفي وتسد الطريق أمام الحراك الوظيفي في الدرجات العليا من السلم الوظيفي. وقال إن معظم طلبات إعادة التصنيف تمثل وسيلة مقنّعة لتسهيل توظيف مرشح أو ترفيع شاغل للوظيفة، الأمر الذي لا يشكل ممارسة إدارية سليمة. ولا يستطيع وفده قبول أي طلب لإعادة تصنيف وظيفة، مهما كانت مبررات ذلك الطلب، في ظل عدم وجود آلية واضحة لملء الوظيفة المراد إعادة تصنيفها. وأضاف أنه يرحب بخفض معدل شغور الوظائف ويأمل في استمرار هذا الاتجاه، خاصة وأن معدلات الشغور المرتفعة والقائمة في السنوات الأخيرة قد أدت إلى انخفاض في نوعية الخدمات التي تقدمها المنظمة، بما في ذلك خدمات اللغات والوثائق.

٦٨ - وأعرب عن قلق وفده البالغ إزاء تزايد الاتجاه نحو حجز وظائف الرتب العليا في المنظمة وأموالها وبرامجها لرعايا بعض البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عما تنطوي عليه هذه الممارسة من عدم إنصاف فإنها قد تؤثر سلبا على تلاحم المصالح وتوازنها في المنظمة. وينبغي أن يعكس تكوين الأمانة العامة الطابع العالمي للمنظمة، الذي لا يمكن الحفاظ عليه إلا من خلال احترام مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وأشار إلى أن الجمعية العامة قد طلبت، في قرارها ٥٥/٢٥٨، إلى الأمين العام أن يكفل، كقاعدة عامة، ألا يخلف مواطن من دولة عضو مواطنا آخر من تلك الدولة في وظيفة من الوظائف العليا وألا يحتكر مواطنو أي دولة أو مجموعة من الدول الوظائف العليا. وينبغي أيضا تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن تعيينات الموظفين في المناصب العليا في الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها (A/55/423).

٦٩ - وقال إنه مما يدعو إلى القلق بصفة خاصة الوضع في إدارة عمليات حفظ السلام حيث لا تتم التعيينات والانتدابات والترقيات بشفافية كاملة. وأشار إلى أنه، كما جاء في القرار ٥٣/٢٢١، الفرع الثاني، وتأكد من جديد في القرار ٥٥/٢٥٨، إلى أن يبقى مكتب إدارة الموارد البشرية

السلطة المركزية لمراقبة وإقرار توظيف وتنسيب الموظفين ولتفسير قواعد المنظمة وأنظمتها وإنفاذها.

٧٠ - ويلاحظ وفده أن السرود المتعلقة بعدة أبواب في الميزانية، بما في ذلك الباب ٢٢ (حقوق الإنسان) والباب ٨ (الشؤون القانونية)، لا تحترم المبادئ التوجيهية الموضوعة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وينبغي العمل على أن تتفق الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الواردة في أبواب الميزانية مع الخطة المتوسطة الأجل. وأكد تأييد وفده للأولويات الأخرى المبينة في مقترحات الميزانية، بما في ذلك صون السلام والأمن الدوليين، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب.

٧١ - وفيما يتعلق بموضوع الإرهاب، قال إنه مما يدعو إلى الغرابة، في ضوء الأحداث المأساوية التي وقعت في الشهر الماضي في نيويورك وواشنطن، أن مقترحات الميزانية لا تعكس مدى الجدية التي ينبغي أن تتعامل بها المنظمة مع ظاهرة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. لقد حان الوقت للنظر في إما إنشاء هيكل داخل الأمانة العامة يكلف بالمسؤولية عن تنسيق مختلف جوانب محاربة الإرهاب، وإما تعزيز مركز منع الجريمة الدولية في فيينا عن طريق اتخاذ تدابير مثل تغيير إسم المركز ليشمل محاربة الإرهاب الدولي، وتزويده بموارد حالية وبشرية كافية، وتوسيع ولايته لتشمل منع الإرهاب.

٧٢ - وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء اعتماد المنظمة الشديد على موارد خارجة عن الميزانية في تمويل أنشطة أساسية، بما في ذلك حقوق الإنسان، والبيئة، والمستوطنات البشرية. إن اللجوء المفرط إلى مصدر التمويل هذا لا يشكل ممارسة حصيفة ويتعارض مع مبادئ العالمية وتقاسم المسؤولية عن تمويل أنشطة المنظمة.

٧٣ - وأخيرا، فإن الزيادة في الموارد في إطار أبواب الميزانية المتعلقة بأفريقيا هي زيادة متواضعة حقا، بالنظر إلى ضخامة الاحتياجات والتوقعات المنتظرة من قارة تضم ثلثي أقل البلدان نموا. وحتى مع محدودية موارد المنظمة، فلا يزال من الممكن، مع توفر الإرادة السياسية اللازمة، توفير موارد إضافية لتمويل برامج لصالح أفريقيا.

٧٤ - **السيد شودري** (باكستان): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٧٥ - ويرحب وفده بعرض الميزانية في شكل يقوم على النتائج، الذي يحوِّل التأكيد من التركيز على المدخلات إلى النتائج المحرزة، ويؤيد التدابير التي ترمي إلى تعزيز الكفاءة في تنفيذ برامج الأمم المتحدة. غير أنه من الضروري، لدى استخدام الميزنة على أساس النتائج، أن يؤخذ في الحسبان الطابع الدولي والمتعدد الأطراف للأمم المتحدة والرابطة بين المدخلات والنواتج، والاعتراف بالصعوبات في تحقيق الأهداف والولايات السياسية المتشابكة في إطار زمني معين. وأعرب عن أمله في أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل المبادئ التوجيهية المحددة في القرار ٥٥/٢٣٥ لدى تنفيذ الميزنة على أساس النتائج، وقال إنه يؤيد ملاحظات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالحاجة إلى تنقيح المصطلحات المختلفة، وخاصة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

٧٦ - ومضى يقول إن الخطة المتوسطة الأجل ينبغي أن تشكل، بوصفها الموجه الرئيسي للسياسة في الأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية الأساسية في إعداد الميزانية وإقرارها. وإن وفده لاحظ، خلال اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق في وقت سابق من هذا العام، عددا من أوجه عدم الاتساق بين مقترحات الميزانية والخطة المتوسطة الأجل، وحث على ضرورة إجراء التصويبات اللازمة في هذا الشأن. وإذا كان

يوافق على أن الميزانية هي أداة إدارية ينبغي أن تعزز المسؤولية والمساءلة، فإنه يحذر من استخدامها كأداة لتخفيض الموارد اللازمة للبرامج المعتمدة.

٧٧ - وقال إن هناك اعتمادا متزايدا على الموارد الخارجة عن الميزانية، وهو الأمر الذي لا يعتبره وفده ممارسة حصيفة في مجال الميزانية، خاصة وأنها تخالف مبدأ المسؤولية الجماعية وتقاسم المسؤولية في تمويل الولايات المعتمدة. ووفقا للمادة ١٧ من الميثاق، ينبغي للدول الأعضاء أن تتحمل نفقات الميزانية حسبما قسَّمتها الجمعية العامة. ومن شأن الامتثال الدقيق لهذا الالتزام القانوني أن يكفل التوفر المستمر والمتوقع للموارد.

٧٨ - ويعلق وفده أيضا أهمية كبيرة على عملية الميزنة المقررة على نحو ما حدد معالمها قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ وفي النظم والقواعد التي تنظم التخطيط البرنامجي، والجوانب البرنامجية من الميزانية، ورصد التنفيذ، وطرق التقييم. ومفهوم لدى وفده أن شكل الميزنة على أساس النتائج يقصد به بصفة أساسية تعزيز وتحسين الإجراءات القائمة المتعلقة بالتخطيط البرنامجي، والميزنة، والرصد، والتقييم.

٧٩ - ويشارك وفده أيضا ما أعرب عنه من شواغل بالنسبة لإعادة تصنيف الوظائف في الرتب العليا، الأمر الذي يسفر عن هيكل للموظفين مثقل في قمته.

٨٠ - وأيد في ختام كلمته النداء الموجه من مجموعة الـ٧٧ والصين بإجراء المفاوضات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين بأسلوب يتسم بالعلنية والشفافية وبروح من التفاهم والتعاون.

٨١ - **السيد شين غوفانغ** (الصين): قال أن وفده يتفق تمام الاتفاق مع البيان الذي أدلى به ممثل إيران نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولكنه يود أن يدلي بعدد من التعليقات الإضافية.

٨٢ - وفيما يتعلق بالشكل الجديد للميزانية البرنامجية المقترحة، يؤيد وفده أي شكل للميزنة من شأنه أن يعزز كفاءة المنظمة. غير أن الميزنة على أساس النتائج هي نظام جديد ومعقد وليس لدى الأمانة العامة ولا الدول الأعضاء بعد أي ألفة بمصطلحاته ومفاهيمه. ومن ثم يلزم الأمر اتباع نهج تدريجي بالنسبة لتنفيذه. وفضلا عن ذلك، ينبغي قياس بعض مجالات النشاط بواسطة معايير موحدة، ويتعين ألا يطلب من مديري البرامج أن يتقدموا بإنجازات متوقعة أو مؤشرات للإنجاز فيما يتعلق بأنشطة يصعب قياسها والتكهن بها. وأيا ما كان شكل الميزانية فمن غير الممكن أن تتجاوز مقترحاتها الخطة المتوسطة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وإذا كانت الأهداف والإنجازات المتوقعة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة تتفق بصفة عامة مع الخطة المتوسطة الأجل، فإن السرود البرنامجية تتصف أحيانا بالغموض وتبتعد عنها. وسوف يقوم وفده بشرح هذا الشواغل خلال المشاورات غير الرسمية.

٨٣ - وبالنسبة لمستوى الموارد المقترحة، يرى وفده أن ينبغي لمقترحات الميزانية أن تهدف دائما إلى ضمان توفير موارد كافية للبرامج والأنشطة المأذون بها. لذلك لا ينبغي أن تكون الإصلاحات وتدابير الاقتصاد الجاري تنفيذها بمعرفة المنظمة، على حساب التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المأذون بها. وما زال الخلاف قائما حول المستوى العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ويدعو وفده جميع الدول المعنية إلى اعتماد نهج عملي وواقعي إزاء هذه المسألة.

٨٤ - وبشأن موضع تخصيص الموارد، يتطلب إعداد الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة تحديد الأولويات. وينبغي أن

يكون تخصيص الموارد معقولا ومتوازنا ويقوم على هذه الأولويات. غير أن ينبغي لكل من تحديد الأولويات وتخصيص الموارد أن يكون متفقا مع مصالح ومتطلبات أعضاء المنظمة ككل وأن يتقرر بمعرفتها استنادا إلى مشاورات كاملة. ويلحظ وفده بشعور من القلق أن بعض المسائل ذات الأهمية الحيوية للبلدان النامية، مثل البيئة، ومنع الجريمة، وتنمية أفريقيا، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الاقتصادي الإقليمي، لم تمنح بموجب مقترحات الأمين العام موارد متزايدة أو حتى موارد كافية. وإذا كان الأمر يستلزم إقامة توازن بين مستوى الموارد المخصصة لحفظ السلام والتنمية، فإنه ينبغي اتخاذ تدابير أكثر فعالية لضمان أن تحصل البرامج ذات الأولوية والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية على الاهتمام اللازم والتمويل الأكيد.

٨٥ - **السيد الشبكشي** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ويؤيد التقرير المتصل بالموضوع والصادر عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/56/7).

٥٦ - وقال أن وفده يحث جميع الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة وميزانيات حفظ السلام طبقا للجداول المتفق عليها بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون شروط وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة علما بأن الجزء الأكبر من الأعباء المالية التي ترتبت على تطبيق جداول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام، قد تحملته البلدان النامية.

٨٧ - وأكد أن تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل ليس حكرا خاصا على الدول الأعضاء سواء بشكل فردي أو في إطار الهيئات الحكومية الدولية، أو على الأمانة العامة، بل هي مسؤولية جماعية، وسوف يتعذر بلوغ الأهداف المرجوة إلا إذا عملت الدول الأعضاء في تناسق مع الأمانة العامة.

٨٨ - ويؤيد وفده إدارة عمليات حفظ السلام في تنفيذها قرارات الجمعية العامة استنادا إلى توصيات فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام (A/55/305-S/2000/809). ويرحب أيضا بأي اقتراحات جديدة من الأمين العام بشأن كيفية تحقيق المزيد من التجانس داخل الأمانة العامة وداخل منظومة الأمم المتحدة بأكملها في مواقع الصراع المسلح وفيما يتعلق بشأن السلام.

٨٩ - ويرحب وفده أيضا بشكل الميزانية القائم على أساس النتائج واستخدام مؤشرات الإنجاز وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣١.

٩٠ - ويؤيد وفده جهود الأمانة العامة فيما يختص بوضع البرامج التدريبية لتطوير وتشجيع التعليم المستمر وبناء الكفاءات الأساسية والتنظيمية والإدارية والمهارات الفنية للموظفين خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات بوصفها أداة حيوية لصنع القرار.

٩١ - وأعرب عن تأييده لترتيبات الرقابة الداخلية والخارجية ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، ودعا إلى الاستمرار في أحكام نظام الرقابة الداخلية والعمل على زيادة فعاليتها من أجل حماية أموال الدول الأعضاء.

٩٢ - وقال إن تحسين إدارة الموارد البشرية من الأولويات ولا يمكن أن يتم هذا التحسين دون وضع مواصفات وظيفية واضحة لمديري البرامج التنفيذية ووضع نظام مساءلة فعَّال قبل تفويض السلطة لهم. وعلى مكتب إدارة الموارد البشرية بذل المزيد من الجهود لإعطاء الأولوية في التوظيف للدول الأعضاء غير الممثلة والدول الممثلة تمثيلا ناقصا؛ وينبغي أن

يكون مبدأ التوزيع الجغرافي العادل هو المنطلق الأساسي في عملية التوظيف، وأن يحوز رعايا البلدان النامية على نصيبهم الكامل والعادل من الوظائف من المستويات العليا. ويأمل وفد بلاده أن يتمكن مواطنوها في وقت قريب في الحصول على عدد أكبر من الوظائف بما يتناسب مع نصيبها في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

٩٣ - **السيد ساتو** (اليابان): قال إنه ينبغي تخصيص موارد الميزانية العادية على نحو من شأنه تعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بمسؤولياتها التي أسندت إليها في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الألفية. وتحقيقا لذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لمجالات مثل التنمية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، والمسائل الإنسانية، بمن في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا، وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

٩٤ - وأضاف أن المنهجية الجديدة لحساب جداول الأنصبة المقررة، والأخذ بشكل الميزنة على أساس النتائج، والتقدم المحرز نحو إصلاح إدارة الموارد البشرية، قد أسفرت جميعا عن إضاءة آفاق تحسين الحالة المالية للمنظمة. ومن شأن الشكل الجديد للميزنة تمكين مديري البرامج من تنفيذ ولاياتهم على نحو أكثر فعالية وتعزيز الشافية والمساءلة. وينبغي للمنظمة أن تواصل جهودها من أجل مزيد من تعزيز كفاءة عملية الميزنة من أجل ضمان الدعم المتواصل من جانب الدول الأعضاء ودافعي الضرائب لديها لأنشطة المنظمة.

٩٥ - وبينما يحتفظ وفده بتعليقاته بشأن بنود معينة في الميزانية للإدلاء بها في وقت لاحق من المناقشة، فهو يود أن يوضح ثلاث نقاط في المرحلة الراهنة. أولا، ينبغي أن تشمل مناقشة الميزانية المقترحات الخاصة بطلب الموارد المتعلقة بالاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام وسلامة موظفي الأمم المتحدة. ثانيا، لا توجد مبررات للمقترحات الخاصة بإنشاء عدد كبير من الوظائف من الرتب العليا، ذلك أنها سوف تؤدي إلى تقليص الكفاءة وتتعارض مع سياسة إضفاء طابع الشباب على الأمانة العامة. ثالثا، فإن تكاليف الموظفين لعدد من الوظائف في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، التي تبدو في أبواب الميزانية الخاصة بكل منهما أنها قد تعرضت للتخفيض، ترد تحت بنود مختلفة حتى أن حجم موظفي الأمانة العامة بأكملها يزداد بالفعل. ومن شأن هذه الطريقة في عرض اقتراح يتعلق بالميزانية الإضرار بقدرة الجمعية العامة على رصد الشؤون التنظيمية والعملية المتعلقة بمكاتب الأمم المتحدة ومؤسساتها، والتقليل من الشفافية في إدارة الموارد البشرية. ومن الضروري مناقشة الحاجة إلى زيادة الموارد البشرية بطريقة شفافة.

٩٦ - وأضاف أن موضوع التوزيع الجغرافي العادل للوظائف في الأمانة العامة ما زال موضع قلق لدى اليابان، التي توجد حاليا عند حوالي ثلث نقطة المنتصف في نطاقها المستصوب. ولا يتناسب التمثيل الناقص لليابان إلى حد بعيد مع اشتراكاتها المالية في الأمم المتحدة ويثير شعورا متزايدا بالقلق في بلاده. وفي حين يعترف وفده بالجهود التي بذلت لتحسين هذه الحالة، فما زال يتعين إجراء تحسين لافت للنظر في هذا الشأن. وأعرب عن أمله في أن يتفهم زملاؤه الأهمية الحاسمة لزيادة عدد الموظفين اليابانيين العاملين في الأمم المتحدة من أجل الحصول على دعم سياسي للمنظمة في اليابان.

٩٧ - **السيد شيونغ مينغ فونغ** (سنغافورة): قال إن الأمم المتحدة ظلت في السنوات الأخيرة تعالج مسألة ما إذا كان قد ارتبط بموارد كافية لتمكينها من الاضطلاع بنطاق أنشطتها الآخذ في التوسع. ويبدو أن هناك تباينا بين حجم الموارد التي ارتبطت بها الدول الأعضاء تجاه المنظمة وبين المهام التي تطلب هذه الدول من المنظمة الاضطلاع بها. وقال

إن وفده يعتقد أن هناك مبررات لإجراء زيادة متواضعة في الميزانية بالقيم الحقيقية، باعتبار حجم العمل الذي تفرضه الدول الأعضاء على المنظمة. وقد التزم قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية بإعلان الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد القمة، الذي يتوخى نطاقا واسعا من الأهداف الإنمائية لتحسين مصير البشرية. ولكن، كما أوضح الأمين العام، لا يمكن تحقيق أي من هذه الأهداف ما لم يتم توفير موارد إضافية كافية. ويحسن بالدول الأعضاء الإصغاء إلى هذه الكلمات الحكيمة أثناء تدارسها لكل ملزمة من ملازم الميزانية.

٩٨ - وقد بلغت الميزانية العادية للأمم المتحدة في السنوات الست الماضية ما مجموعه نحو ٢,٥ بليون دولار، ولم تكن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ استثناء من ذلك. ومن حسن الحظ أن تمكنت الأمم المتحدة من العمل ضمن السقف الاصطناعي الذي فرضته سياسة النمو الصفري الإسمي للميزانية، وذلك يرجع في جانب منه إلى معدلات الصرف المواتية وفي جانب آخر إلى إبقائها على معدلات شغور مرتفعة وغير متوقعة في الوظائف. ولا يمكن تحمل هذه الحالة من الناحية الواقعية في الأجل الطويل.وينبغي للدول الأعضاء أن تكون على استعداد لاتخاذ قرار بالارتباط بموارد كافية من أجل أعمال المنظمة الهامة على أن يؤخذ في الحسبان أنها تسيء إلى أنفسها بأن ترتبط بسقف للميزانية دون إيلاء الاعتبار الواجب للبرامج والأنشطة التي أذنت بها الدول الأعضاء أنفسها.

٩٩ - وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أيضا الحاجة إلى تحقيق قيمة مقابل المال. ويكمن الانضباط المالي الحقيقي في تعزيز المساءلة والكفاءات وليس في التقيد الأعمى بسقف للميزانية. وثمة خطر في أن تضر الدول الأعضاء بصحة المنظمة في الأجل الطويل إذا لم تول اهتماما كافيا إلى ضمان إنفاق المال بشكل جيد. وهناك عدد من المجالات التي تسهم في رأي وفده في الهدف المشترك لتعزيز المساءلة والكفاءة.

١٠٠ -وقال إن هناك خطوة هامة نحو تحقيق ذلك تتمثل في إعداد ميزانية باستخدام ميزنة على أساس النتائج، على النحو الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٣١. وفي حين أن ذلك تطور يلقى الترحيب، فإن وفده يشارك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قلقها بأن كثيرا من مؤشرات الإنجاز قد وصفت بعبارات غامضة. وقد أعربت لجنة البرنامج والتنسيق عن شواغل مماثلة عندما أوصت بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يكفل أن يلتزم مديرو البرامج بأحكام الخطة المتوسطة الأجل، وخاصة فيما يتعلق بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات/مقاييس الإنجاز (A/56/16، الفقرة ٣٧). وأثناء مداولات لجنة البرنامج والتنسيق حول الباب المتعلق بحقوق الإنسان من أبواب الميزانية المقترحة، أشير إلى أن الإنجازات المتوقعة ومقاييس الإنجاز إما قد انحرفت أو جاءت مختلفة كل الاختلاف عن مثيلاتها المبينة في الخطة المتوسطة الأجل. وهذا يدعو إلى خيبة الأمل نظرا لأن الدول الأعضاء قد أمضت فترة طويلة من الوقت في العمل بحرص على وضع لغة مقبولة سياسيا لهذا الباب أثناء المفاوضات بشأن الخطة المتوسطة الأجل. ونظرا لأن الميزنة على أساس النتائج تستخدم للمرة الأولى، فلا غرابة في أن يكون هناك بعض الغموض أو عدم الاتساق في الميزانية المقترحة، ولكن وفده يتوقع أن تجرى التعديلات المناسبة وأن يكفل التطبيق المستمر للميزنة على أساس النتائج في المستقبل بلوغ الهدف الأكبر المتمثل في المزيد من تعزيز ثقافة المساءلة والإنجاز الفعَّال للبرامج.

١٠١ -وقال إن هناك مجالا رئيسيا آخر حيث يمكن تحقيق قيمة أفضل مقابل المال في المدى البعيد، يتمثل في الاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أنحاء المنظمة. وكما أوضح الأمين العام في وقت سابق من العام،

فإن إنشاء آلية إلكترونية للأمم المتحدة يمثل الأساس للمزيد من الكفاءة والفعالية. وعلى وجه التحديد، يمكن لعقد المؤتمرات باستخدام الفيديو أن يكون أداة قيِّمة لتخفيض تكاليف السفر والتكاليف الأخرى المرتبطة بالسفر، وهي تستخدم حاليا بشكل متزايد في إجراء مقابلات مع المرشحين للتعيين. وهذا اتجاه يود وفده أن يشجعه. ويمكن للموارد التي تتوفر من خلال توفير هذه الكفاءات أن يتم توزيعها بشكل أفضل على مجالات أخرى.

١٠٢ -غير أنه يتعين، قبل تحقيق فوائد من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، الارتباط بموارد الآن تخصص لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، يشارك وفده اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قلقها من أنه ليس من الواضح من اقتراح الأمين العام ما إذا مبلغ الـ ١٤٨ مليون دولار المطلوب لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يشمل استثمارات لإنشاء كفاءات جديدة أو أنه مجرد توحيد للاحتياجات الحالية. وينبغي اتخاذ قرارات عملية بشأن الارتباط بموارد تجاه المنظمة، وأن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي مجال يستفيد من الاستثمارات المباشرة في المستقبل. وهذا على جانب من الأهمية بصفة خاصة بالنظر إلى التخفيضات في حجم الموظفين منذ الثمانينات. لذلك فإن وفده يشجع زميلاته من الدول الأعضاء على مقاومة الاتجاه إلى خفض الميزانية المطلوبة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال المفاوضات.

١٠٣ -وقال إن تعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية يمثل وسيلة أخرى لضمان تحقيق قيمة مقابل المال. فقد عملت تحقيقات المكتب بوصفها رادعا فعَّالا للتدليس والتبديد وإساءة استعمال السلطة في أنحاء المنظمة. وسوف تكون شعبة الرصد والتقييم والاستشارات المنشأة حديثا هي المسؤولة في المستقبل عن الاضطلاع بأربع مهام منفصلة بأسلوب متكامل: الرصد، والتقييم، والاستشارات، والتفتيش. وفي ضوء التزايد الكبير في مسؤوليات الشعبة، من حيث النطاق والمضمون، فإن وفده يؤيد الطلب الذي تقدم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإعادة تصنيف وظيفة رئيس الشعبة من الرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢. ومنذ عام ١٩٩٥، كشف مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن حالات تبديد وتدليس في المنظمة تشمل أموالاً مجموعها نحو ٢٠٠ مليون دولار. ونظرا لأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية هي ١٩ مليون دولار فقط، فإنه يرى أن المكتب يمثل واحدة من أفضل الوحدات التي تحقق قيمة مقابل المال داخل الأمم المتحدة، وتستحق التأييد الكامل من جانب الدول الأعضاء.

١٠٤ -وقال في ختام كلمته أن وفده يعتقد أن إجراء زيادة متواضعة في الميزانية المقترحة أمر معقول، في ضوء طلبات الدول الأعضاء المتزايدة من المنظمة. وينبغي ألا يكون هناك تمسكا أعمى بسقف اصطناعي. وحث في الوقت نفسه الأمانة العامة على مواصلة البحث عن توفير الكفاءات وتعزيز المساءلة داخل المنظمة.

١٠٥ -**السيد ودودو** (إندونيسيا): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة تمثل وسيلة واستراتيجية للتنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة المأذون بها، بما في ذلك تلك المتفق عليها في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الألفية، وهي تشير أيضا إلى المدى الذي يمكن أن تذهب إليه المنظمة في تقديم خدمات إلى الدول الأعضاء. وأشار إلى الشكل الجديد للميزنة على أساس النتائج الذي من المرجَّح أن يحقق المزيد من تعزيز مستوى تقديم الخدمات من جانب المنظمة، ثم أوضح أنه لا ينبغي النظر إلى وسيلة قياس تقديم الخدمات على نحو كفء وفعَّال على أنها غاية في ذاتها. وقال إن وفده يؤكد في هذا الشأن أهمية أحكام القرار ٢٣١/٥٥ التي تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج تدريجي ومتزايد بشأن الميزنة على أساس النتائج.

١٠٦ -وقال إنه ينبغي أن يكون الهدف النهائي في تنفيذ الميزانية البرنامجية المقترحة هو التنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة المأذون بها والتي وافقت عليها الهيئات التشريعية. ويتعين أن تتناسب الموارد المخصصة مع الحاجة إلى تحقيق هذا الهدف. وينبغي ألا تكون هناك أي محاولة للأخذ بسقف اصطناعي للميزانية البرنامجية. وأي محاولة لتخفيض مستوى الميزانية سوف يضر بشكل متزايد بقدرة المنظمة على تقديم الخدمات التي تتوقعها الدول الأعضاء. ويظهر مستوى الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ زيادة متواضعة مقابل الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين السابقة. ويود وفده أن يطمئن على أن الموارد ستكون كافية في الواقع للتنفيذ الفعَّال لجميع البرامج والأنشطة المأذون بها. ويرى أن توزيع الموارد يتعين أن يتبع بدقة الأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٣٣، الذي وفقا له ينبغي أن تخصص الموارد على أساس حالتها بوصفها مجالات ذات أولوية. وأعرب عن قلق وفده من أن بعض مجالات النشاط التي لا تتفق مع الأولويات قد حصلت على زيادة في الموارد، في حين أن التعاون الدولي لأغراض التنمية الذي يمثل أولوية من أهم الأولويات، قد حصل على زيادة متواضعة فقط.

١٠٧ -وقال إنه باعتبار الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن المنظمة تواجه تحديا رهيبا يتمثل في تعزيز التعاون من أجل التصدي لجميع أشكال الإرهاب. وينبغي للمنظمة أن تضطلع بدور قيادي في هذه الجهود وأن تتصدى التدابير المتخذة مباشرة للأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك أوجه الاختلال في النظام الدولي والتهميش والفقر المدقع. وفي هذا الصدد، يلتمس وفده بعض الدلائل من الأمانة العامة بشأن الطريقة التي تخطط بها معالجة مشكلة تعزيز التعاون الدولي والاشتراك البنَّاء لجميع الفعاليات بما يؤدي إلى العولمة الجامعة، ولا سيما من حيث مخصصات الميزانية.

١٠٨ -وقال إن وفده يشعر بقلق بالغ إزاء التخفيض الكبير في الموارد الخارجة عن الميزانية نتيجة لتخفيض المساهمات من جانب الجهات المانحة المؤسسية. وعلى الرغم من التخفيض، يبدو أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعتمد إلى حد بعيد، مثلما في فترات السنتين السابقة، على موارد خارجة عن الميزانية في تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها والتي ينبغي أن تمول من الميزانية العادية. وما أن تأذن الجمعية العامة بتنفيذ برامج وأنشطة، تكون الدول الأعضاء مسؤولة عن تمويلها وفقا للمادة ١٧ من الميثاق. ويرى وفده وجوب البحث عن طرق لتجنب الاعتماد المفرط على الموارد الخارجة عن الميزانية في المستقبل.

١٠٩ -وأشار إلى ما ورد في الميزانية من عدد من حالات إعادة تصنيف الوظائف وإنشاء وظائف جديدة في الرتب العليا، وقال إن وفده يتفق مع توصية اللجنة الاستشارية بأن تكون مبررات المبدأ العام لأي اقتراح بإعادة التصنيف من حيث علاقته فقط بالوظيفة نفسها ودون الإشارة إلى ترفيع شاغل الوظيفة أو الشاغل المحتمل للوظيفة. وبهذا لا يمكن استخدام إعادة تصنيف الوظائف كوسيلة لتحسين الآفاق الوظيفية للموظفين.

١١٠ -وقال إن وفده يعقد أهمية خاصة على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وأنه على استعداد للاشتراك في المناقشة بأسلوب مسؤول وعملي.

١١١ -**السيد كولبي** (النرويج): قال إن الميزنة عبارة عن تحديد للأولويات خاصة في وضع يتميز بقيود على الموارد. وأن الميزانية البرنامجية المقترحة تواجه هذا التحدي إلى حد بعيد، مع الاحترام الكامل للأولويات التي قررتها الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

١١٢ -وأضاف أن وفده يرحب باقتراح الأمين العام تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية المستدامة. وفي

هذا الصدد، تقدم المبادرة الأفريقية الجديدة التي أطلقتها الدول الأفريقية أنفسها أساسا جيدا لمزيد من الجهود من جانب الأمم المتحدة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بقيادة الأقطار في أفريقيا. ويشارك وفده اللجنة الاستشارية رأيها بأن تقييم المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة قد أتاحت للأمم المتحدة وشركائها المنفذين فرصة هامة، وعلى جميع الأطراف المعنية استيعاب الدروس القيِّمة المستفادة من تلك لتجربة وأخذها في الاعتبار لدى تصميم جميع آليات التنسيق في المستقبل مجهود الأمم المتحدة في أفريقيا (A/56/7، الفقرة رابعا – ٤٢).

١١٣ –وأضاف أن الباب ٢٢ (حقوق الإنسان) يمثل مجالا آخر من مجالات الأولوية، ويستحق نسبة أكبر من التمويل من الميزانية العادية. ويبلغ مستوى الموارد المخصصة لهذا الباب أقل من ٢ في المائة من مجموع الميزانية، ومن ثم فإن البرامج المدرجة في هذا الباب تعتمد بدرجة كبيرة على موارد خارجة عن الميزانية. وفي حين يؤيد وفده الأنشطة التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإنه يظل يراوده القلق إزاء أوجه الاختلال بين الميزانية العادية والمواد الخارجة عن الميزانية في تمويل أنشطة التنسيق الأساسية التي ينبغي تمويلها من الميزانية العادية. غير أنه يلحظ بارتياح التأكيد الموضوع على مكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومحاربة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله.

١١٤ –وقال إن وفده يؤيد كل التأييد جهود الأمين العام لضمان التمويل الكافي لأولويات المنظمة من الميزانية العادية. وهو يؤيد أيضا الزيادة المقترحة لأنشطة الرقابة الداخلية والجهود المبذولة لتعميم المنظور الجنساني في الأمم المتحدة. ويمثل اللجوء المتزايد للتمويل من خارج الميزانية في السنوات الأخيرة اتجاها مؤسفا يجعل التخطيط والإدارة أكثر صعوبة واستهلاكا للوقت. وفضلا عن ذلك، فإن التمويل من خارج الميزانية ليس وسيلة فعَّالة التكلفة لمعالجة القضايا العالمية ومن شأنه تقويض مبدأ المسؤولية الجماعية عن المهام العالمية المشتركة. وقال إن وفده يعقد أهمية كبيرة، على سبيل المثال، على قدرة المنظمة على منع الصراعات وإدارتها وتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم. لذلك يتعين تخصيص كل الموارد اللازمة لتمكين المنظمة من الاضطلاع بمهامها.

١١٥ –وينبغي أن تقدم الميزانية البرنامجية المقترحة إلى الأمم المتحدة الموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بولاياتها والوفاء بتطلعات الدول الأعضاء في المنظمة. لذلك ينبغي العمل على إتاحة نمو حقيقي في الميزانية، حسب الاقتضاء، لتمويل الأنشطة ذات الأولوية ومواجهة التحديات الجديدة. غير أن هذا ليس معناه عدم الاستمرار في بذل جهود لتعزيز الإنتاجية والكفاءة باستخدام عدة وسائل من بينها الأخذ بعمليات التقييم الدورية للمشاريع والأنشطة.

١١٦ –**السيد صن جون – يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن وظيفة الميزانية لا تقتصر على توفير الموارد اللازمة للبرامج والأنشطة، بل هي أيضا مخطط للعمل وتوفر مؤشرا على الطريقة التي تعتزم المنظمة أن تواجه بها التحديات المطروحة. وأضاف أن المجتمع الدولي يواجه حاليا الكثير من التحديات الرهيبة، بما في ذلك الحاجة إلى مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرات المنظمة في مجال حفظ السلام. وهناك حاجة متزايدة أيضا لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وجعل المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية. وهذه الطلبات الناشئة ترتبط ارتباطا وثيقا بأعمال الميزنة ويتعين أخذها في الاعتبار بالكامل.

١٧ – وتعكس مقترحات الميزانية أيضا جهود الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وباعتبار محدودية الموارد المتوفرة، فإن السبيل الوحيد للحفاظ على أهمية المنظمة وعافيتها هو الاستمرار في إصلاحها وتجديد حيويتها. وقال إن وفده

يشيد بالأمين العام لإخلاصه ولما تحقق من إنجازات في هذا المجال، ويتطلع إلى المستوى ذاته من الإخلاص والقيادة في فترة ولايته الثانية.

١١٨ -وتطرق إلى مقترحات الميزانية، وقال إنه مما يسعد وفده أن يلاحظ أنها تتسق بصفة عامة مع أحكام الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ومع الأولويات المحددة في مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية العامة في السنة الماضية. ويرحب وفده أيضا بعرض مقترحات الميزانية في شكل جديد للميزنة على أساس النتائج يهدف إلى إحداث تغيير من نظام للمحاسبة على أساس المدخلات إلى نظام للمساءلة على أساس النتائج. غير أن الأهداف والإنجازات المتوقعة اتسم تحديدها بالغموض في كثير من الحالات. وفي حين أن كثيرا من المؤشرات جاءت مناسبة ومفيدة، فإن المؤشرات الأخرى بحاجة إلى مزيد من التحديد لكي تصبح أكثر نوعية وقابلية للقياس ومحددة زمنيا. ومن أجل تقييم الأهمية المستمرة للبرامج وفعالية تكلفتها وغربلة البرامج التي فات أوانها أو الزائدة عن الحاجة، ينبغي القيام باستعراض شامل من جانب مديري البرامج، وخاصة فيما يتعلق بالبرامج التي تتدحرج من فترة ميزانية إلى أخرى. وفي هذا السياق، يؤيد وفده الأخذ في وقت مبكر بأحكام الانقضاء بوصف ذلك آلية داخلية.

١١٩ -وبعد أن لاحظ أن الميزانية المقترحة تمثل زيادة قدرها ٤,٦ في المائة بالقيم الإسمية عن فترة السنتين السابقة، أكد أهمية الانضباط الصارم في الميزانية. ولاحظ أيضا أن المتطلبات المتعلقة بمسألة أمن الموظفين ونتائج الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، لم تنعكس في مقترحات الميزانية. وقال إن وفده يعتقد بقوة أنه من الممكن تحقيق المزيد من فعالية التكلفة في كثير من أبواب الميزانية وإجراء تخفيض كبير في المستوى العام للميزانية المقترحة. وقال إنه من الممكن تحقيق نمو صفري إسمي لفترة السنتين المقبلة إذا أعيد توزيع الموارد من مجالات الأولوية الأدنى إلى مجالات الأولوية الأعلى وإذا أمكن إجراء فحص دقيق للاحتياجات الجديدة من الموارد وموازنتها مع الالتزامات المستمرة للبرامج القائمة.

١٢٠ -وتدل مقترحات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على صافي تخفيض قوامه ٩٤ وظيفة. وقال إن وفده يشعر بالقلق لأن العدد المقترح من عمليات إعادة تصنيف الوظائف وإنشاء وظائف جديدة، وخاصة عند الرتبة مد-١ وما فوق، قد يعزز هيكل وظائف الأمانة العامة المثقل بالفعل عند قمته ولا يتفق مع الحاجة إلى تجديد حيوية وشباب المنظمة. ويود وفده أن يرى مزيدا من المبررات لعمليات إعادة التصنيف إلى أعلى من حيث زيادة المسؤوليات والتغييرات في طبيعة العمل ونطاقه.

١٢١ -ويؤيد وفده استمرار الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات باعتباره وسيلة لزيادة كفاءة وفعالية البرامج الموضوعية والإدارة الشاملة للمنظمة. وينبغي تعميم استراتيجية الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق مكاسب في الإنتاجية والكفاءة، الأمر الذي يتيح في نهاية المطاف تخفيضا في عدد الموظفين ووفورات في خدمات الدعم.

١٢٢ -وأكد في ختام كلمته تأييد وفده لعملية الميزنة المقررة والمبينة في القرار ٢١٣/٤١ ومرفقه. وأعرب عن أمل الوفد في أن تسود روح التوافق في الآراء المتجسدة في ذلك القرار وذلك أثناء النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة في الدورة الحالية.

١٢٣ -**السيد موزامباكيم** (زامبيا): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإن كان يود أن يطرح عددا من المسائل الإضافية.

١٢٤ -وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ينبغي دراستها في سياق الحالة المالية الخطيرة التي تواجه الأمم المتحدة نتيجة لعدم قيام بعض الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها المقررة، مما أسفر عن استدانة مستمرة من ميزانية عمليات حفظ السلام. ونتيجة لهذا الاتجاه، تدين الأمم المتحدة بمبالغ كبيرة من المال من أجل رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات. وإذا لم يتم رد التكاليف إلى هذه البلدان، وخاصة البلدان النامية ومنها بلده، فلن تتمكن من إعالة قواتها المنتشرة حاليا في بعثات مختلفة. لذلك يدعو وفده الدول الأعضاء إلى سداد اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون شروط. وفي الوقت نفسه، يعترف وفده بأن بعض الدول الأعضاء، وخاصة بعض البلدان النامية، تمر حاليا بصعوبات اقتصادية. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل النظر بعين التعاطف إلى هذه الدول.

١٢٥ -وقد لاحظ وفده بشعور من القلق الاستخدام المتزايد للموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل البرامج والأنشطة المأذون بها والتي كان ينبغي أن تموَّل من الميزانية العادية وفقا للمادة ١٧ من الميثاق. وحيثما يتعين قبول موارد خارجة عن الميزانية، فإنه ينبغي ألا يقترن ذلك بشروط بخلاف إنجاز البرامج والأنشطة المأذون بها.

١٢٦ -والمجال الآخر الذي يثير قلق وفده هو استمرار معدلات الشغور المرتفعة في الوظائف. وبينما يتفق وفده مع اقتراح الأمين العام بعدم تجاوز المعدلات الإجمالية للشغور نسبة ٥ في المائة في الوظائف الفنية ونسبة ٢ في المائة في وظائف الخدمات العامة، فإنه يشعر بالقلق لأن المبدأ لم يطبق بطريقة شاملة. ومما يؤرق وفده بصفة خاصة أن يلحظ أن المعدلات المرتفعة للشغور تشيع بدرجة أكبر في اللجان الإقليمية التي مقرها البلدان النامية.

١٢٧ -وتطرق إلى موضوع التوزيع الجغرافي، وقال إن وفده يشعر بقلق عميق إزاء الاختلال في تكوين موظفي الأمانة العامة. إذ أن لدى بلده نطاقا مستصوبا قدره ١-١٤، ولكن ثلاثة فقط من رعاياه في الفئة الفنية وليس من بينهم أحد في رتبة الإدارة العليا. ولدى بلده كثير من المرشحين من ذوي الخبرة والمؤهلين الذين تقدموا لشغل وظائف في الأمم المتحدة ولكن لم يتم تعيينهم. واسترعى الانتباه بصفة خاصة، في هذا الصدد، إلى الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من الميثاق التي تشير إلى أهمية تعيين الموظفين على أساس جغرافي واسع بقدر الإمكان.

١٢٨ -وباعتبار موارد المنظمة المحدودة لتنفيذ الولايات التي وافقت عليها الجمعية العامة، فإن وفده يرى عدم استخدام الاستشاريين إلا عند عدم توفر الخبرة الداخلية. وحيثما يحتاج الأمر إلى استشاريين ومتعاقدين، فإنه ينبغي أن يعكس ذلك، بقدر الإمكان، الطابع الدولي للمنظمة وأن يتم استئجار خدماتهم على أساس جغرافي واسع.

١٢٩ -وقال إن وفده يعقد أهمية خاصة على بعض أبواب الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بما في ذلك بوجه خاص الأبواب التي تتناول التنمية. الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، وخاصة في البلدان النامية. وينبغي أن يتم تمويل هذه الأبواب بالقدر الكافي نظرا لاعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية. وقال إن وفده يود أن يرى تمويلا متزايدا للباب ١٠ من أبواب الميزانية المقترحة، وهو الباب الذي يشمل خطة العمل الجديدة لتنمية أفريقيا.

١٣٠ -وقال إن المبادرة الأفريقية الجديدة جاءت نتيجة لواقع أن ٣٤٠ مليون نسمة في أفريقيا يعانون من الفقر المدقع، وأن نصف السكان يعيشون على دخل يقل عن دولار في اليوم. وفي أجزاء كبيرة من أفريقيا تنتشر معدلات

مرتفعة لوفيات الأطفال، ومعدلات منخفضة للأجل المتوقع عند الولادة، وانتشار عدم الوصول إلى مياه مأمونة على نطاق واسع، ومعدلات مرتفعة للأمية.

١٣١ -وعلى الرغم من أن إنعاش أفريقيا وإنمائها هما بالدرجة الأولى من مسؤولية الحكومات والشعوب الأفريقية، فإن القارة بحاجة إلى مساعدات من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. ولهذا السبب يطلب وفده موارد متزايدة للبرامج والأنشطة المتعلقة بتنمية أفريقيا. وسوف يتم، بمساعدة شركاء التنمية الأفريقية، تحقيق هدف القضاء على الفقر في أفريقيا وتحسين مستويات معيشة شعوبها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.